

## المملكة الأردنية الهاشمية

## وزارة العدل

## القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية  
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد يوسف الطاهات  
وعضوية القضاة السادة

ياسين العبدالات، د. محمد الطراونة، باسم المبيضين، جواد الشوا

بتاريخ ٢٠١٣/١٠/٦ رفع نائب عام الجنايات الكبرى ملف الدعوى والقرار الصادر عن محكمة الجنايات الكبرى في القضية الجنائية رقم (٢٠١٣/٦٤٢) بتاريخ ٢٠١٣/٩/٣٠ المتضمن :-

١. إدانة المتهم  
بجناية حمل وحيارة أداة  
حادة خلافاً لأحكام المادتين (١٥٥ و ١٥٦) عقوبات والحكم عليه بالحبس  
مدة أسبوعين والرسوم محسوبة له مدة التوقيف ومصادرة الأداة الحادة حال  
ضبطها .
٢. عملاً بأحكام المادة (٢٣٦) من قانون أصول المحاكمات الجزائية تجريم  
المتهم  
بجناية الشروع بالقتل خلافاً لأحكام  
المادتين (١/٣٢٨ و ٧٠) عقوبات وعملاً بذات المادتين وضع المجرم  
بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة عشر سنوات والرسوم محسوبة له  
مدة التوقيف .
٣. عملاً بالمادة (٧٢) عقوبات تقرر تنفيذ العقوبة الأشد بحقه وهي وضعه  
بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة عشر سنوات والرسوم محسوبة له مدة التوقيف  
ومصادرة الأداة الحادة حال ضبطها .

ولما كان هذا القرار مميزاً بحكم القانون عملاً بالمادة (١٣/ج) من قانون محكمة  
الجنايات الكبرى فإنني أرفع لمحكمة ملف القضية المشار إليها أعلاه لإجراء مقتضى  
القانوني .

### المطالبة :-

حيث إن الحكم الصادر جاء مستوفياً لجميع الشروط القانونية واقعةً وتسبباً وعقوبةً ولا يشوبه أي عيب من العيوب التي تستدعي نقضه الوارد ذكرها في المادة (٢٧٤) من قانون أصول المحاكمات الجزائية لهذا التمس تأييده .

### القرار

بالتدقيق والمداولة قانوناً نجد إن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى أسندت لمتهم

### التهمة التاليتين :-

- ١ - جنابة الشروع بالقتل خلافاً لأحكام المادتين (١/٣٢٨ و ٧٠) عقوبات .
- ٢ - جنحة حمل وحياسة أداة حادة خلافاً لأحكام المادتين (١٥٥ و ١٥٦) عقوبات .

### الوقائع :-

وتتلخص وقائع هذه القضية وكما وردت بإسناد النيابة العامة أن المتهم والمجني عليه أعضاء في الهيئة العامة لنادي غرة وأنه قبل فترة من واقعة هذه القضية بتاريخ ٢٠١٣/١/٢٢ جرت في النادي المذكور انتخابات لأعضاء هيئته الإدارية فاز فيها المجني عليه ولم يكن المتهم من ضمن أعضائها وتولد لديه الاعتقاد بأنه تم التآمر لاستبعاده من الهيئة الإدارية وتفاعلت الأمور في ذهنه حتى استقر رأيه على قتل المجني عليه وأعد لهذا الأمر عدته أداة حادة (حربة) وبعد صلاة العشاء من اليوم المذكور توجه إلى مبنى النادي واستدرج المجني عليه إلى خارج مكتبه لوجود أشخاص برفقته في المكتب وما أن انفرد به حتى أشهر حربه ووجه طعنة قوية نافذة إلى صدر المجني عليه الذي قام بالصراخ وأخذ بالدفاع عن نفسه حيث وجه له المتهم ضربة أخرى أصابت

جبهته وخرج الأشخاص الذين كانوا برفقة المجني عليه وتمكنوا من منع المتهم من مواصلة طعن المجني عليه رغم محاولته ذلك فغادر مبنى النادي وأسعف المجني عليه وقدمت الشكوى وجرت الملاحقة .

وبالتدقيق في أوراق هذه القضية وفي البيانات والأدلة المقدمة فيها والمستمعة وجدت المحكمة أن وقائعها الثابتة وكما قنعت بها واستقرت في وجدانها تتلخص بأنه وقبل تاريخ ٢٢/١/٢٠١٣ بعدة أيام حصلت انتخابات في نادي غزة هاشم حيث تم تشكيل الهيئة الإدارية ولم يكن المتهم من ضمنها حيث حصل خلاف بين المتهم وأعضاء الهيئة الإدارية في النادي ومن ضمنهم المجني عليه

حيث اعتقد المتهم أن الأعضاء تأمروا ضده حيث أخذ يراجع المجني عليه عن سبب استبعاده من عضوية النادي حيث حصل بينهم خلاف ، وأنه وبتاريخ ٢٢/١/٢٠١٣ وبينما كان المجني عليه متواجداً داخل إدارة النادي وحيث كان الوقت قبل العشاء اتصل المتهم مع المجني عليه وأخبره بأنه يريد أن يحضر إليه في النادي وبعد حوالي عشر دقائق حضر المتهم إلى النادي ووقف على باب الإدارة وطلب من المجني عليه الخروج إلى الخارج ، حيث طلب منه الأخير أن يجلس في النادي فأجابه المتهم بأنه لا يجلس في مكان مثل هذا المكان وطلب منه الخروج إلى الخارج وبالفعل رافق المجني عليه المتهم إلى الخارج وبعد خروجه بلحظات حصل نقاش بين المتهم والمجني عليه على عدم قيام الأخير بالاتصال به وما كان من المتهم إلا أن أخرج خنجراً كان يخفيه في ملابسه وأقدم على طعنه في منطقة صدره طعنة نافذة نتج عنها استرواحاً هوائياً دموياً في التجويف الصدري كما أقدم المتهم على ضربه بالأداة الحادة التي كانت بحوزته على جبهته محدثاً جرحاً بطول (٥) سم وعمق (١) سم فقام المجني عليه بالصراخ فخرج الشهود الذين كانوا يجلسون في غرفة الإدارة على صوت الصراخ وقاموا بالإمساك بالمتهم وإبعاده عن المجني عليه والذي قام بتناول كرسي بلاستيكي للدفاع عن نفسه وقام بإلقائه باتجاه المتهم والذي قام بإبعاد الأشخاص الذين كانوا يمسون به وهجم على المجني عليه محاولاً ضربه مرة أخرى حيث سقط الأخير على الأرض ، وتم إسعافه إلى المستشفى حيث تبين أن الإصابة التي تعرض لها قد شكلت خطورة على حياته وأنه لولا العناية الإلهية والمداخلة الطبية الجراحية لأدت تلك الإصابة إلى وفاته ولأذ المتهم بالفرار وجرت على أثر ذلك الملاحقة القانونية .

وبتطبيق القانون على الوقائع وحيث أن من واجبات المحكمة التحقق من مدى توافر العناصر والخصائص التي أوجبها القانون لتوافر الجريمة وتحقيق أركانها وهي في ذلك تضيف على الواقعة المعروضة التكييف القانوني السليم وجدت المحكمة أن إقدام المتهم على طعن المجني عليه بعد أن استدرجه وطلب منه أن يخرج خارج النادي بعد أن عقد عزمه على قتله وإقدامه وفور خروج الأخير من النادي على طعنه طعنة شكلت خطورة على حياته إنما تشكل أفعاله هذه كافة أركان وعناصر جنائية الشروع التام بالقتل العمد خلافاً لأحكام المادتين (٣٢٨ و ٧٠) عقوبات وحيث أنه قد ورد من الأدلة ما يكفي لتجريمه بهذا الجرم قررت المحكمة ما يلي :-

١ - إدانة المتهم  
بجناية حمل وحياسة أداة حادة خلافاً  
لأحكام المادتين (١٥٥ و ١٥٦) عقوبات والحكم عليه بالحبس أسبوعين والرسوم  
محسوباً له مدة التوقيف ومصادرة الأداة الحادة حال ضبطها .

٢ - عملاً بالمادة (٢٣٢) من قانون أصول المحاكمات الجزائية تجريم المتهم  
بجناية الشروع التام بالقتل العمد خلافاً لأحكام المادتين  
(١/٣٢٨ و ٧٠) عقوبات .

### العقوبة

وعطفاً على ما جاء بقرار التجريم وبعد الاستماع لمطالبة المدعي العام ووكيل  
المتهم قررت المحكمة معاقبة المجرم  
التام بالقتل العمد خلافاً لأحكام المادتين (٣٢٨ و ٧٠) عقوبات والحكم بوضعه بالأشغال  
الشاقة المؤقتة لمدة عشر سنوات والرسوم محسوباً له مدة التوقيف ، وعملاً بالمادة  
(٧٢) عقوبات تنفيذ العقوبة الأشد بحق المتهم لتصبح العقوبة بحقه هي الأشغال الشاقة  
المؤقتة لمدة عشر سنوات والرسوم محسوباً له مدة التوقيف ومصادرة الأداة الحادة حال  
ضبطها .

وعن كون الحكم الصادر مميزاً بحكم القانون وباستعراض محكمات لأوراق  
الدعوى بصفتها محكمة موضوع عملاً بأحكام المادة (١٣/ج) من قانون محكمة  
الجنايات الكبرى تبين :-

### أولاً :- من حيث الواقعة الجرمية :-

نجد إن محكمة الجنايات الكبرى وبموجب صلاحياتها المستمدة من أحكام المادة (١٤٧) من قانون أصول المحاكمات الجزائية استعرضت وقائع الدعوى استعراضاً شاملاً واستخلصت الواقعة الجرمية التي انتهت إليها من خلال بيانات قانونية ثابتة في الدعوى دلت عليها وضمنت قرارها فقرات منها ولا داعي لتكرارها متفقين بدورنا مع ما توصلت إليه محكمة الجنايات الكبرى من هذه الجهة .

### ثانياً :- من حيث التطبيقات القانونية :-

فإن ما قارفه المتهم من أفعال تمثلت بالاتصال مع المجني عليه هاتفياً مساء يوم ٢٢/١/٢٠١٣ وسؤاله عن مكان تواجده وتوجهه إلى مكان تواجده في نادي حيث وجده جالساً مع بعض أعضاء النادي وعندما طلب المجني عليه الجلوس معه رفض قائلاً (إنه لا يجلس في مثل هذا المكان) على أثر اعتقاد المتهم أن المجني عليه وأعضاء إدارة النادي تأمروا في الانتخابات التي جرت قبل واقعة الدعوى بأيام وبعد خروج المتهم والمجني عليه خارج إدارة النادي تفاجأ المجني عليه بقيام المتهم بضربه بخنجر كان يخفيه في ملابسه حيث أقدم على طعنه في منطقة صدره طعنة نافذة نتج عنها استرواح هوائي دموي في التجويف الصدري كما تابع المتهم فعلته وضرب المجني عليه بذات الأداة الحادة على جبهته محدثاً جرحاً بطول (٥ سم) وعمق (١ سم) وعلى أثر صياح المجني عليه خرج الموجودون بإدارة النادي وتمكنوا من إمساك المتهم وإبعاده عن المجني عليه وإسعاف المجني عليه إلى المستشفى وتبين إن الإصابة التي لحقت به جراء طعنه شكلت خطورة على حياته لولا العناية الإلهية أولاً والتدخل الجراحي واحتصل المجني عليه على تقرير طبي قضائي ومدة تعطيل أسبوعين فإن هذه الأفعال تشكل بالتطبيق القانوني جناية الشروع التام بالقتل العمد خلافاً للمادتين (١/٣٢٨ و ٧٠) من قانون العقوبات وباعتبار أن نية القتل لدى المتهم ثابتة من خلال الأداة المستخدمة (الخنجر) وهي أداة قاتلة بطبيعتها وبحكم استخدامها ومكان الإصابة في جسد المجني عليه وهي منطقة خطيرة وما نتج عنها من مضاعفات كادت تؤدي إلى الوفاة لولا العناية الإلهية والتدخل الجراحي .

وباعتبار كذلك أن الظرف المشدد لجريمة القتل القصد (سبق الإصرار) وفق ما هو مستفاد من المادتين (٣٢٨ و ٣٢٩) من قانون العقوبات يتميز بتفكير الجاني والتصميم

على ارتكاب الفعل والتنفيذ بكل هدوء وروية وهو ما استدلت عليه محكمة الجنايات الكبرى من ظروف الدعوى وملابساتها ودلت عليها ضمن قرارها ومحكمتها تقرر محكمة الجنايات الكبرى على ما توصلت إليه من حيث حسن تطبيق القانون على الواقعة الجرمية المستخلصة .

### ثالثاً :- من حيث العقوبة :-

نجد إن العقوبة المفروضة جاءت ضمن الحد القانوني لمثل الجرم الذي جرم به المحكوم عليه .

وحيث جاء الحكم الصادر مستجماً لمقدماته القانونية ومحمولاً على أسبابه مستوفياً لشروطه القانونية واقعةً وتسبباً وعقوبةً ولا يشوبه أي عيب من العيوب التي تستدعي نقضه الوارد ذكرها في المادة (٢٧٤) من قانون أصول المحاكمات الجزائية مما يستدعي تأييده .

لذلك نقرر تأييد الحكم المميز وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ٥ ربيع الأول سنة ١٤٣٥هـ الموافق ٢٠١٤/١/٧م.

عضو \_\_\_\_\_  
عضو \_\_\_\_\_  
عضو \_\_\_\_\_  
عضو \_\_\_\_\_  
رئيس الديوان \_\_\_\_\_  
دقيق \_\_\_\_\_  
غ . ع \_\_\_\_\_